٢٠٢٤/٣/١٢

الملك "حمد"
ربع قرن من العطاء المتواصل

د.عمر الحسن

اليوم هو السادس من شهر مارس عام ٢٠٢٤ الذكرى الخامسة والعشرون لتولى الملك "حمد بن عيسى"، الأمانة، خلفا لوالده الأمير المرحوم "عيسى بن سلمان آل خليفة" –طيب الله ثراه– الذي سلم الراية لولي عهده، وهو يعلم أن لديه "رؤية إصلاحية نهضوية شاملة".. وقد كان هذا يقين كل شعب البحرين، الذي كان بقدر تألمه من هذا الرحيل، بقدر قناعته وإيمانه بأن مسيرة خلفه ستواصل خطاها بالمحافظة على مصالح المملكة وأمنها، وسلامتها، واستقلالها، وسيادتها.. وقد أكد كل هذه المعاني في خطاب تتويجه يوم ١٣ مارس١٩٩٩، قال: «أقول لكم جميعا بمنتهى الوضوح إنني ابن عيسى وحافظ عهده، سوف أحمل لواء نهجه الذي لا يميز بين أبناء الوطن الواحد في اختلاف الأصول والمذاهب، ولا ينظر إلا لصدق الانتماء الوطني وروح المواطنة الحقة التي تريد الخير للبحرين وأهلها كافة».

ومنذ البداية، تجسَّدت شخصية الملك "حمد" في قدرته على تحقيق الأهداف، وحشد الطاقات الوطنية، وحل المشكلات، وإيجاد هدف واحد يلتف حوله الجميع هو الوطن؛ فكان نتيجة ذلك أن نجح في بناء مملكة على أركان ثابتة وأسس راسخة.. منتهجا سياسة تعاونية إيجابية نشطة، تقوم على الاعتدال والتوازن، أهم مبادئها عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى؛ ما أبعدها عن الصراعات الدولية.. ففي عهده شهدت البحرين جملة من التحديات والفرص؛ فواجهت التحديات وانتصرت عليها، واستغلت الفرص وحولتها إلى واقع.. وكان نتيجة ذلك أن قاد مسيرة إنجازات وطنية حافلة في كافة المجالات.

ومن ثمّ، لم يكن غريبًا على قائد مثله أن يعتاد منذ توليه الحكم على إطلاق وتبني المبادرات الإصلاحية السياسية والإنسانية، ومنها "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي تشكلت عام٢٠١١، بالتعاون مع "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة –للتحقيق وتقصي الحقائق حول الأحداث المؤسفة التي جرت في البحرين خلال شهري فبراير ومارس٢٠١١ – لأول مرة في تاريخ الدول، دون إملاءات أو ضغوطات من أحد، والتي تكونت من خبراء دوليين ذوي سمعة عالمية طيبة، برئاسة الخبير القانوني الدولي "شريف بسيوني"، والذي قال عند تسليم تقرير اللجنة النهائي للملك في ٢٠١١/١١/٢٣، وقبوله جميع توصياتها الـ٢٦، بحضور جمع غفير من السياسيين والإعلاميين، وممثلو دول ومنظمات حقوقية: «إنه حدث تاريخي قانوني وسياسي مهم وفريد؛ لأنه وللمرة الأولى تقبل حكومة ما تزال تمارس سلطتها، بأن تفتح جميع ملفاتها، وبأن تستقبل كل أنواع الاتهام الموجه ضدها، وأن تسهل

مهمة عمل من يسعى إلى تقييم أدائها، وربما إقامة الحجة على تقصيرها، رغم إدراكها لحساسية الموقف»، هذا فضلا عن مبادراته الأخرى، مثل إنشاء "مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي"، وإطلاق "مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان"، وغيرها من المبادرات التي نالت جميعها إشادات محلية وإقليمية وعالمية.

خلال هذه المسيرة، كان الاهتمام الملكي في خدمة المشروع التنموي الوطني، وتنويع الاقتصاد، بالدفع بتنمية القطاعات غير النفطية، كما كان اهتمامه بترسيخ مفهوم الأمن الشامل، وبالاستثمار في المواطن، باعتباره كما يؤكد دائمًا أغلى ما تملكه البحرين، فعمل على الارتقاء بأوضاع الشباب، وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، لتوفير الحياة الكريمة لكل مواطن.

اليوم، يحتفل البحرينيون بذكرى تسلم الملك أمانة الحكم؛ وبما تم إنجازه خلال هذه المسيرة والتى أسس لها مشروعه الإصلاحي، وحققت البحرين من خلاله نهضة جعلها نموذجًا يحتذى في الديمقراطية والتطوير والإصلاح والحريات.

ففي مسار "**التطور الديمقراطي**"، أمر بتشكيل اللجنة الوطنية لإعداد "ميثاق العمل الوطني" في نوفمبر ٢٠٠٠، وتم الاستفتاء عليه في فبراير ٢٠٠١، حيث أظهر "توافقًا شعبيًا"، وصدق الملك عليه "كوثيقة فوق دستورية"، وعقد اجتماعي الشعب فيه صاحب السيادة، ومصدر السلطات. وعليه، وُضعت اللبنة الأولى لانطلاق دولة المؤسسات والقانون، وأسست لنهضة تشريعية وسياسية وحقوقية شاملة؛ ليتم وضع البلاد على طريق التحول الديمقراطي، بإرادة وطنية خالصة. وفي ١٤ فبراير ٢٠٠٢، صدر "الدستور"، الذي حول البحرين إلى مملكة، يتمتع فيها المواطنون ذكورا وإناثا بكافة الحقوق والحريات، أساسها المواطنة، واستقلال السلطة القضائية، والفصل بين السلطات، كما نص على إنشاء المجلس الوطني بغرفتيه: الشورى والنواب، ورحب بإنشاء جمعيات سياسية (أحزاب).. ثم انتقل مسار التطور الديمقراطي إلى إجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية بشكل منتظم كل ٤ سنوات اعتبارا من عام ٢٠٠٢.

وعليه، أمكن خلال الفصول التشريعية المتعاقبة إنجاز الكثير من التشريعات، فشهدت البحرين خلال السنوات (٢٠٠٢-٢٠٢٤)، صدور أكثر من (٨٦٤) قانونا، و(١٦٥٩) مرسوما، و(١٠٣٢) أمرا ملكيا، شملت العديد من القطاعات، بالإضافة إلى مناقشة المجلس ثلاثة اقتراحات بتعديل الدستور، وتوجيه مئات الأسئلة إلى الحكومة، وتشكيل (٤١) لجنة تحقيق برلمانية، فضلا عن الموافقة والمصادقة على ١٥٤ اتفاقية ومعاهدة دولية.ولعل إنجاز كل هذه التشريعات والتطوير وخطط التنمية، لم تكن لتؤتي ثمارها، إلا في ظل مناخ ملائم، تستقر فيه العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أسس عملية ودستورية.

وفي مجال **حقوق الإنسان**، تعهد الملك منذ خطابه الأول أن يرتكز حكمه على مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، فلدى البحرين مؤسسات وجمعيات ولجان تضمن هذه الحقوق عددها الآن (٢٨)؛ ما بين رسمية وأهلية، كما تم إصدار أكثر من (٦٩) تشريعا تُعني بتنظيم حقوق الإنسان، إضافة إلى تعاون البحرين مع "المنظمات الحقوقية"، وأهمها "مجلس حقوق الإنسان"، التابع للأمم المتحدة من خلال الحرص على المشاركة في اجتماعاته، ومصادقتها على العهدين الدوليين السياسي والمدني عام ٢٠٠٦، ثم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عام ٢٠٠٧، إضافة إلى التوقيع على (٣٠) اتفاقية دولية وإقليمية حقوقية، والمشاركة في الفعاليات الحقوقية الدولية، وتبادل الخبرات وعقد الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان مع العديد من الدول والمنظمات الدولية.

وتقديرًا لهذا الالتزام، تم انتخاب المملكة لعضوية "لجنة حقوق الإنسان"، التابعة للأمم المتحدة ثلاث مرات؛ في الأعوام ٢٠٠٦، و٢٠٠٩، و٢٠١٩، وفاز مرشحها في انتخابات منصب نائب رئيس اللجنة الاستشارية في فبراير ٢٠١٥، وفازت برئاسة "لجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية"، عام ٢٠١٧، واحتلت مراكز متقدمة في العديد من التقارير الدولية، أخرها تقرير حقوق الإنسان الصادر عن "الخارجية البريطانية"، في ١٣ يوليو ٢٠٢٣، الذي أشاد بجهودها في مجال تعزيز حقوق الإنسان واحترامها للحريات الدينية، وترويجها لمبادرات التعايش والتسامح بين الشعوب.

أما **الأمن الوطني**، فهو في رؤية الملك "حمد"، مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل إلى جانب الأمن بمعناه التقليدي، محاور إنسانية واجتماعية، ومن ثمّ، لم يعد تحقيقه أمرًا تختص به فقط وزارة الداخلية، وإنما حصيلة تضافر الجهود الوطنية لمختلف المؤسسات الحكومية والأهلية والمواطنين والمقيمين؛ ولهذا تم إنشاء نظام الشراكة المجتمعية، واستحداث "شرطة خدمة المجتمع"، وتبني نظام "العقوبات البديلة"، و"السجون المفتوحة"، فيما عمل على تطوير منظومة الأمن، وتعزيز قدراتها، وتمكينها من التعامل مع التحديات باستخدام استراتيجية ارتكزت على "كوادر مؤهلة"، تُعقد لها الدورات التدريبية، وتستخدم أحدث الأجهزة. وكان ثمرة هذه الجهود، احتلال البحرين المرتبة العاشرة عالميًا ضمن الدول الأقل جريمة، طبقًا لمؤشر الجريمة الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات العالمية "توميو" عام ٢٠٢٣، والمرتبة ١٢ عالميًا من بين ١٣٤ دولة، ضمن الدول الأكثر أمانًا في العالم طبقًا لمؤشر الأمان الصادر عن "جلوبل فايننس" لعام ٢٠٢٣.

وفي مجال الدفاع: عمل الملك على تعزيز قدرات قوة دفاع البحرين، من خلال زيادة إمكاناتها التسليحية، والتدريبات المشتركة. ولأن البحرين مفتاح أمن الخليج، فهي تشارك الدول الخليجية في الحفاظ على الأمن الخليجي، ومع الدول العربية في الحفاظ على الأمن العربي، ومع المجتمع الدولي في عمليات حفظ السلام، ومكافحة الإرهاب.

وفيما يخص **حرية الرأي والتعبير**، حرص الملك على كفالة هذه الحقوق بكافة أشكالها، من إعلام مقروء، ومرئي، ومسموع، وبعد أن كان هناك صحيفتان في المملكة عام ١٩٩٩، بلغ عددها الآن (١٦)، يسمح فيها لجميع الاتجاهات والتيارات بالتعبير عن نفسها دون قيود، وتستضيف البحرين مقر اتحاد الصحافة الخليجية، ومقرًا للمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للصحفيين، كما أصبحت الرابعة عالميًّا في نسبة استخدام الإنترنت، وفقًا لتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩. وتشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات الصادرة في يوليو٢٠٢١، إلى أن ٩٩.٧٪ من البحرينيين يستخدمون الإنترنت، فيما وصل عدد مستخدمي اليوتيوب إلى ١.٣٧ مليونًا، و٩٧.٢% يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي وفقًا لدراسة عالمية أجرتها بداية العام ٢٠٢٤، شركة مراقبة وسائل الإعلام «ملتووتر» ووكالة «وي آر سوشال» المختصة بوسائل التواصل، بينما المعدل العالمي ٦٢% وفقًا للدراسة. كما زاد عدد مؤسسات المجتمع المدني إلى (٦٤٠) عام ٢٠٢٣، وتنوعت مجالاتها، بالإضافة إلى وجود (١٢٤) نقابة عمالية، فيما يُسمح بتنظيم الندوات، والمؤتمرات، والمظاهرات، والمحاضرات، والحلقات النقاشية، بلا قيود، وطبقًا للنظام والقانون.

واحتل **الاقتصاد**، أسبقية أولى في اهتمامات الملك، حيث أمكن تحقيق الأهداف التنموية من خلال عمليات إصلاح شاملة لمناخ الاستثمار والأعمال وسوق العمل، ما جعل المملكة تحقق معدلات نمو سنوي بلغت في المتوسط ٥.٤% بين عامي (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)، ثم نموًا سنويًا إيجابيًا بنسبة ٤.٥%، منذ ذلك التاريخ وحتى ٢٠٢٢، وقاد القطاع غير النفطي هذا النمو لتكون البحرين من بين أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، إذ ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتصبح ٨٣%، بعد أن كانت ٥٨% في عام ٢٠٠٢، فضلا عن دعم القطاع الخاص، وتعزيز البيئة الاستثمارية، حيث غدت المنامة مركز مال وأعمال في المنطقة؛ وارتفع حجم الاستثمارات من ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠، إلى ٣٣ مليار دولار عام ٢٠٢٣، ليرتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥٨٢%، كما ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من نحو ٨.٩٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، إلى ٤٤ مليار دولار في ٢٠٢٣، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٥ ألف دولار سنويًا عام ٢٠٠٠، إلى ٦٠.٥٠ ألف دولار في ٢٠٢٣.

كما احتل النهوض **بالمرأة**، مكانته لدى الملك الذي استقر في يقينه، أنه لا يمكن للديمقراطية أن تستقيم ونصف المجتمع، وهو المرأة، مغيب، فتم تعزيز دورها من خلال التشريعات، بداية من منحها حقوقًا سياسية كاملة؛ وإعداد الخطط لتمكينها، وتأسيس "المجلس الأعلى للمرأة"، برئاسة الأميرة سبيكة، وإصدار أكثر من (١٠٠) مرسوم ملكي وقانون وقرار وزاري لتعزيز حقوقها، وتضاعف عدد الجمعيات النسائية لتصل إلى (٢١) جمعية، ودعم انضمام المملكة وتصديقها على الصكوك الدولية المعنية

بحقوقها، ومن أهمها "السيداو"؛ فتمتعت بحقوق متساوية مع الرجل، وأصبحت رئيسًا لمجلس النواب، ونائبًا لرئيس مجلس الشورى، وتعززت مشاركتها في قوة العمل لتبلغ نحو (٤٣%)، وفي القطاع الحكومي (٥٦%)، وفي القطاع الخاص (٣٥%)، وتمتلك ٥٣% من السجلات التجارية. وفي التعليم ارتفعت نسبة الأكاديميات البحرينيات من إجمالي الأكاديميين لتصبح ٤٩%. ومن ثمّ، تولت العديد من المناصب القيادية محليًا وإقليميًا ودوليًا، وبلغت مرتبة متقدمة في تصنيف أعلى دول العالم في التنمية البشرية المعدلة بمؤشرات التوازن بين الجنسين، كما ورد في أحدث تقارير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٢٣.

ولإيمانه بأن التنمية يصنعها الإنسان، فقد أعطى الاهتمام الكافي **للتنمية البشرية**؛ ففي **التعليم**، أطلق الملك عدة مبادرات لتحوله من الاستهداف الكمي إلى الجودة، وذلك بالتعاون مع اليونسكو وغيرها، وبعد أن خلت البحرين من الأمية اتجهت إلى محو الأمية الحاسوبية، وحققت في ذلك نجاحا ملحوظا، وأصبح عدد المدارس الحكومية والخاصة (٢٨٩) عام ٢٠٢٣، وحققت نسبة استيعاب في التعليم الابتدائي١٠٠%، وأعلى نسبة قيد في التعليم الثانوي (٩٧%)، وبلغ عدد الجامعات (١٧) جامعة حكومية وخاصة، وارتفعت نسبة الالتحاق في التعليم الجامعي ٧٠% في ٢٠٢٣.

وفي **المجال الصحي**، أطلق مبدأ "الصحة الجيدة للجميع"، فوفر العلاج للمواطنين، وأصبحت البحرين خالية من الأمراض الوبائية، نتيجة للعمل بالاستراتيجيات الصحية التي تم تدشينها، والتزام الحكومة بتحقيق التغطية الشاملة للخدمات الصحية، مع توافر البنية التحتية من المياه النقية وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية الأساسية والأدوية وسهولة الحصول عليها من قبل الفئات المستهدفة، واستطاعت البحرين إحراز تقدم في سبيل تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة وهو ضمان تمتع الجميع بأنماط الحياة الصحية، وبلغ عدد المستشفيات الحكومية (٢٩)، وعدد المراكز الصحية الحكومية (٣٠)، وأصبح لكل ٢٠ ألف نسمة مركز صحي، وارتفع عدد الكوادر الصحية العاملة بالمستشفيات الحكومية إلى ٤٤٢٦، بينهم ٧٤٥ طبيباً، و٣١٣٢ ممرضاً، و٥٤٩ ضمن المهن الطبية المعاونة، بينما بلغ عدد الكوادر الصحية العاملة بمراكز الرعاية الصحية الأولية ١٨١٤. وبلغ العدد الإجمالي للأطباء (٤٧٢٣)، بمعدل (٣) أطباء لكل (١٠٠٠) من السكان، ويمثل هذا أعلى معدل للأطباء بين دول مجلس التعاون الخليجي بحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية ٢٠٢٣. وزاد عدد المرافق الصحية العامة والخاصة إلى (٧٨٨) منشأة، تغطي جميع أنحاء المملكة، لتحقق أحد أهداف الألفية للأمم المتحدة المتعلقة بتغطية الخدمات الصحية لـ١٠٠% من السكان، وقد ترتب على ذلك انخفاض وفيات الأطفال، وارتفاع معدل متوسط العمر إلى ٧٧ عاما؛ ما وضعها في قائمة الدول الأكثر صحة في العالم بحسب مؤشر بلومبيرغ.

وبالنسبة **للإسكان**، أولى اهتماما كبيرا بتوفير المسكن الملائم للمواطن، يراعي المعايير التي أكدت عليها الصكوك الدولية من حيث الأمان والخصوصية والمساحة الكافية، والمرافق، والخدمات البيئية، والمستلزمات الأخرى من مستوصفات ومدارس، ومنذ العام ٢٠٠٢ قدم العديد من المبادرات؛ لتقديم مزيد من التسهيلات الإسكانية، وتخفيض الأقساط الشهرية عن المواطنين الذين عليهم قروض إسكانية، وتحمل الدولة ٦٥% من القيمة الفعلية للوحدة السكنية، وإتاحة الفرصة للاقتراض بنسبة ١٠٠% من قيمة الوحدة السكنية، كما تم تطوير الشراكة مع القطاع الخاص في بناء الوحدات السكنية، من خلال تنفيذ المبادرة الملكية التي أطلقت في ديسمبر٢٠١٣ لتوفير ٤٠ ألف وحدة سكنية، تم تنفيذ جملة من مشاريع الإسكان منها إنشاء ٥ مدن سكنية جديدة، وتضمنت خطة التعافي الاقتصادى (٢٠٢٢-٢٠٢٦) إنشاء ٥ مدن جديدة.

وفي مجال العمل، كان إطلاق المشروع الوطني لتأهيل وتوظيف الخريجين، وإنشاء صندوق العمل "تمكين"، وهيئة سوق العمل، وإقرار حماية اجتماعية للمتعطلين والباحثين عن عمل بتبني برنامج التأمين ضد التعطل، واستهداف أن تكون العمالة الوطنية خيارًا مفضلاً في القطاع الخاص، وكان نتيجة كل هذه المبادرات أن أصبحت البطالة في الحدود الآمنة من ٣.١-٣.٩%.

وفيما يتعلق **بالرعاية الاجتماعية**؛ تعهد بأن يكون لكل مواطن بحريني مصدر دخل يكفل له حياة كريمة، وذلك بتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية من خلال مأسسة هذه الحماية، بإنشاء وزارة التنمية الاجتماعية المعنية بها، حيث ضمن لذوي الاحتياجات الخاصة **(ذوي الهمم)**، كافة حقوقهم، بمخصص إعاقة شهري، وأتاح لهم التعليم، والتدريب، والتأهيل، والعمل، والتمكين الاقتصادي، وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة. كما اهتم برعاية "**كبار السن**"، بتخصيص مكتب لهم في وزارة التنمية الاجتماعية لحل مشكلاتهم، وتسجيلهم على "المنصة الوطنية لخبراء البحرين"، وإعفائهم من معظم الرسوم الحكومية أو تخفيضها، وانتشار العديد من المراكز ودور الرعاية والأندية لخدمتهم، وبذلك غدت البحرين نموذجًا في مستوى الخدمات المقدمة لهم.